



ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95>
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي



الابتكار بوابة التنمية العصرية

م. د. أشراق فائق مهدي / كلية الإمام الأعظم

م. د. صبا سالم راعح / كلية الإمام الأعظم

م. م. أثير عزيز عيدان / كلية الإمام الأعظم

Asst. Prof. Ishraq Faeq Mahdi – Al-Imam Al-Azam Colleg

Asst. Prof. Saba Salem Rak / Al-Imam Al-Azam College

Lecturer Atheer Aziz Aidan – Al-Imam Al-Azam College

المخلص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور الابتكار بوصفه البوابة الرئيسة للتنمية العصرية، وذلك من خلال تحليل مكوناته المعرفية، ووظائفه الاقتصادية، وآثاره الاجتماعية، مع بيان التحولات العالمية التي جعلت الابتكار معياراً مركزياً للتنافسية والتنمية المستدامة، يقدم البحث معالجة أكاديمية تتناول الإطار المفاهيمي للابتكار، وامتداداته التاريخية، وعلاقته بمنظومات الاقتصاد المعرفي، ثم يبين أثره في تحسين الإنتاجية، ورفع جودة الخدمات، وصناعة القيمة المضافة، كما يناقش التحديات التي تواجه الدول والمجتمعات في بناء بيئات محفزة للابتكار، ويعرض لأهم التجارب العالمية في ربط الابتكار بنماذج التنمية العصرية، وقد خلصت الدراسة إلى أن الابتكار لم يعد رفاهية معرفية، بل أصبح شرطاً بنوياً لنهضة الدول، وأداة مركزية لإدارة المستقبل والتحول نحو اقتصاد معرفي متكامل. الكلمات المفتاحية: الابتكار؛ التنمية العصرية؛ الاقتصاد المعرفي؛ الإبداع؛ التنافسية؛ التحول الرقمي؛ المعرفة.

Abstract:

This research aims to examine innovation as the primary gateway to modern development by analyzing its conceptual foundations, economic functions, and social impacts. It highlights the global transformations that have positioned innovation at the core of competitiveness and sustainable development. The study provides an academic framework that explores the historical evolution of innovation, its relationship to the knowledge economy, and its role in enhancing productivity, improving services, and creating added value. It also discusses the challenges facing nations in building innovation-friendly environments and reviews prominent international models that successfully linked innovation to development. The study concludes that innovation is no longer a luxury, but a structural necessity for national progress :Keywords(Innovation; Modern Development; Knowledge Economy; Creativity; Competitiveness; Digital Transformation; Knowledge)

المقدمة

يُعدّ الابتكار واحداً من أهم المفاهيم التي ارتبطت بالتقدم الحضاري في العصر الحديث، إذ تحول من مهارة فردية إلى منظومة معرفية ومؤسسية تؤثر مباشرة في بنية الاقتصاد والمجتمع والدولة. ومع ازدياد وتيرة التحولات التقنية والرقمية، وتنامي دور المعرفة في الاقتصاد العالمي، أصبح الابتكار معياراً حاكماً لنجاح الدول في إدارة مواردها وصناعة مستقبلها، بل صار يُنظر إليه بوصفه البوابة الحقيقية للتنمية العصرية التي تُبنى على القدرة على توليد الأفكار الجديدة وتحويلها إلى منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة. وقد شهد مفهوم الابتكار تطورات واسعة؛ فقد كان في بداياته مرتبطاً بالتجديد في الصناعة، ثم اتسع ليشمل الإبداع في التعليم، والإدارة، والسياسات العامة، والحكومة الرقمية، والاقتصاد الأخضر. ومع ظهور الاقتصاد المعرفي، أصبح الابتكار المؤشر الأكثر فاعلية في الحكم على قدرة الدول على المنافسة، لاسيما بعد أن أثبتت التجارب العالمية—مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة وفنلندا—أن الاستثمار في الابتكار قادر على تحويل الدول الصغيرة والمحدودة الموارد إلى قوى اقتصادية عالمية. وتبرز أهمية هذا البحث من كون الابتكار ضرورة إستراتيجية للدول العربية التي تواجه تحديات تنموية متعددة، منها ضعف الاستثمار في

البحث العلمي، وهجرة العقول، وهيمنة الاقتصاد الريعي، وغياب البيئة المؤسسية الداعمة للإبداع. ومن هنا تأتي الحاجة الملحة إلى تقديم دراسة أكاديمية رصينة توضح العلاقة العضوية بين الابتكار والتنمية، وتعرض الأسس النظرية التي يقوم عليها الابتكار، ووسائل تفعيله في الواقع العربي. أما أسباب اختيار الموضوع فتعود إلى جملة من الاعتبارات؛ أبرزها:

١. ندرة الدراسات العربية التي تربط الابتكار بالتنمية من منظور شامل يجمع الاقتصادي والإداري والاجتماعي.
 ٢. الحاجة إلى إبراز أن الابتكار لم يعد خياراً ثانوياً، بل محورياً إستراتيجياً لبناء اقتصادات مستقبلية.
 ٣. أهمية توضيح الأسس العلمية والمنهجية التي تجعل الابتكار جزءاً من عملية التخطيط الوطني.
 ٤. اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية في مجالات الابتكار، مما يستدعي معالجات أكاديمية وجادة.
- أما أهداف البحث فتتمثل في:**

١. تقديم إطار مفاهيمي دقيق للابتكار بوصفه ركيزة للتنمية.
 ٢. تحليل العلاقة بين الابتكار والاقتصاد المعرفي في ضوء التحولات العالمية.
 ٣. بيان أثر الابتكار في التنمية العصرية، خاصة في مجالات الإنتاج والخدمات والتعليم والإدارة.
 ٤. استعراض التحديات التي تعوق الابتكار في المجتمعات العربية، واقتراح آليات لتجاوزها.
 ٥. دعم صناع القرار بمرجع علمي يعزز تبني سياسات وطنية قائمة على الابتكار.
- وبناءً على ما سبق، يتكوّن البحث من مبحثين رئيسيين: **المبحث الأول: الإطار النظري والمعرفي للابتكار** المطلب الأول: المفهوم العلمي للابتكار وجذوره التاريخية المطلب الثاني: أنواع الابتكار ومستوياته في الفكر الاقتصادي والاجتماعي المطلب الثالث: العوامل المحفزة للابتكار ومتطلبات تحقيقه **المبحث الثاني: الابتكار والتنمية العصرية** المطلب الأول: الابتكار ودوره في التنمية العصرية المطلب الثاني: الأسس النظرية للابتكار ودوره في التنمية

المبحث الأول: الإطار النظري والمعرفي للابتكار

المطلب الأول: المفهوم العلمي للابتكار وجذوره التاريخية

يُعدّ الابتكار من المفاهيم المحورية في الفكر الاقتصادي والاجتماعي المعاصر، وهو مفهوم تشكّل عبر مسارٍ طويل من التطور التاريخي الذي جمع بين التجديد والإبداع والتغيير البناء، وقد اهتمت الحضارات القديمة بمظاهر الابتكار وإن لم تُسمّه اصطلاحاً، إذ نجد في الحضارة العربية والإسلامية—على سبيل المثال—تميّز العلماء في تطوير أدوات جديدة في الرياضيات والطب والكيمياء، وهو ما يشير إلى جذور راسخة لفكرة التجديد بوصفها أساساً للتطور الاجتماعي والمعرفي، ويُعرّف ابن منظور الابتكار في سياق دلالة الإحداث والإنشاء المرتبطة بإيجاد الشيء على غير مثال سابق، وهو ما يشكل الأساس اللغوي للمفهوم العلمي المعاصر.^(١) أمّا من الناحية الاصطلاحية، فقد تطور مفهوم الابتكار بشكل واضح في الفكر الغربي منذ بدايات القرن العشرين، وذلك مع الثورة الصناعية الثانية. ويُعدّ الاقتصادي النمساوي جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter) من أوائل من نظّروا للابتكار بوصفه القوة المحركة للنمو الاقتصادي. فقد عرّفه بأنه “القدرة على إدخال توليفات جديدة من العوامل الإنتاجية في السوق”، وهو تعريف رسّخ فكرة أن الابتكار ليس مجرد فكرة جديدة، بل هو عملية تحويل الفكرة إلى قيمة اقتصادية قابلة للانتشار.^(٢) كما توسّعت المفاهيم الحديثة في الدراسات الإدارية لتشمل الابتكار التنظيمي، والابتكار التقني، والابتكار الاجتماعي. فقد قدّم بيتر دركر (Peter Drucker) رؤية مهمة عندما اعتبر الابتكار “وظيفة أساسية من وظائف المؤسسة”، مؤكداً أن الابتكار ليس نشاطاً عشوائياً، بل عملية مؤسسية منظمة تُبنى على البحث والتحليل وتحديد الفرص.^(٣) وقد تطور مفهوم الابتكار في العقود الأخيرة تحت تأثير ثورة المعلومات والاتصالات، مما جعله يشمل الإبداع الرقمي وتطوير النماذج الاقتصادية الجديدة. ويرى توماس كيلي (Thomas Kelley) أن الابتكار هو تحويل الخيال إلى قيمة، وهذا التعريف يعكس الطبيعة المزدوجة للابتكار التي تجمع بين الإبداع (الخيال) والتطبيقي.^(٤) كما شهدت المؤسسات الدولية اهتماماً واسعاً بتحديد مفهوم الابتكار، ومنها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي قدّمت تعريفاً معيارياً في “دليل أوسلو”، حيث اعتبرته “تطبيق فكرة جديدة أو طريقة جديدة في الإنتاج أو التسويق أو التنظيم بحيث تنتج قيمة مضافة”. ويُعدّ هذا التعريف من أكثر التعريفات اعتماداً في البحوث الحديثة نظراً لشموليته،^(٥) ومن خلال استقراء هذه المفاهيم، يتضح أن الابتكار يتضمن

ثلاثة عناصر رئيسية:

١. **الجدة**: أي تقديم شيء جديد لم يكن موجوداً من قبل، أو تطوير شيء قائم إلى مستوى أفضل.

٢. القيمة: فلا يعد الابتكار ابتكاراً إلا إذا حقق منفعة اجتماعية أو اقتصادية أو معرفية.

٣. الانتشار: فالفكرة تصبح ابتكاراً حين تتبناها المؤسسات أو الأفراد وتحدث تغييراً فعلياً في الواقع.

ويشير الباحث عبد الله عبد الدائم إلى أن الابتكار في الفكر العربي الحديث يمثل قدرة على الانتقال من المعرفة إلى الإنتاج، ومن المعلومة إلى القيمة^(٦)، وهو ما يجعل الابتكار لبنة أساسية في بناء الاقتصاد المعرفي^(٧). أمّا الجذور التاريخية للابتكار، فترجع إلى اللحظات الأولى التي حاول فيها الإنسان تطوير أدواته وفهم بيئته، إلا أن تطور الابتكار بوصفه نسقاً معرفياً لم يحدث إلا بعد الثورة الصناعية، ومع ظهور الثورة الرقمية في نهايات القرن العشرين، دخل العالم مرحلة جديدة عنوانها سرعة الابتكار، حيث أصبحت دورة حياة المنتجات والتقنيات قصيرة جداً، ممّا رفع من أهمية القدرة على التجديد المستمر. ويشير رزق المصري إلى أنّ "الاقتصاد الرقمي يقوم على الابتكار في المعالجة والتطبيق، وليس فقط على الإنتاج المادي، وهذا ما يجعل الابتكار المحرك المركزي للتنمية العصرية. وقد أكد العديد من المفكرين أن الابتكار لم يعد نشاطاً فردياً، بل أصبح نتاجاً لمنظومات اقتصادية واجتماعية وثقافية متكاملة، تشمل الجامعات، ومراكز البحث العلمي، وحاضنات الأعمال، والمؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص. ويرى وندل بيل (Wendell Bell) أن الابتكار عنصر بنوي يشكل أساس مجتمع المستقبل، إذ لا يمكن الحديث عن تنمية أو تحول اجتماعي عميق من دون منظومة ابتكارية فعالة^(٨)، ومن خلال هذا العرض يتبين أن مفهوم الابتكار تطور من مستوى التجديد التقني إلى مستوى "التحول الحضاري"، وهو ما يجعل الابتكار بوابة أساسية للتنمية العصرية التي تقوم على المعرفة والمهارة والقدرة على خلق حلول جديدة في مواجهة التحديات المتسارعة.

المطلب الثاني: أنواع الابتكار ومستوياته في الفكر الاقتصادي والاجتماعي

تطور مفهوم الابتكار عبر مسارات متعددة جعلت منه ظاهرة مركبة ذات مستويات مختلفة تتوزع بين الفرد والمؤسسة والمجتمع والدولة، وقد أدى اتساع مجالات الابتكار إلى ظهور تصنيفات عديدة تسعى إلى ضبط أنواعه ومجالات تأثيره. ويشير شومبيتر إلى أن الابتكار يشمل خمسة أشكال: تطوير منتج جديد، أو تحسين أسلوب إنتاج، أو فتح سوق جديدة، أو استخدام مصادر جديدة للمواد الخام، أو إنشاء تنظيم صناعي جديد، وهو ما يعكس تنوع الابتكار بوصفه عملية اقتصادية متعددة الأبعاد^(٩). ويرى بيتر دركر أنّ الابتكار يمكن تصنيفه إلى ابتكار إداري وابتكار تقني وابتكار اجتماعي، فالابتكار الإداري يتصل بآليات التنظيم وبناء الهياكل الداخلية للمؤسسات، بينما يركز الابتكار التقني على تطوير المنتجات والخدمات، أما الابتكار الاجتماعي فيتعلق بإيجاد حلول جديدة للمشكلات المجتمعية، ويعتبر دركر أنّ الابتكار الإداري هو الأكثر تأثيراً على المدى الطويل لأنه يُعيد تشكيل منطق العمل ذاته. وقد قدمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تصنيفاً حديثاً لأنواع الابتكار في دليل أوسلو، فقسمته إلى أربعة أنواع رئيسية: ابتكار المنتج، ابتكار العملية، ابتكار التسويق، ابتكار التنظيم. ويُعد هذا التصنيف الأكثر اعتماداً في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، إذ يربط الابتكار بقدرة المؤسسة على التجديد الشامل في بنيتها وخدماتها وعلاقاتها^(١٠).

أولاً: ابتكار المنتج (Product Innovation) يُقصد به إدخال تحسينات جديدة على المنتجات أو ابتكار منتجات غير مسبقة تلبي احتياجات المستهلكين. وقد أصبح هذا النوع من الابتكار مقياساً للتنافسية في الأسواق العالمية، خاصة في الصناعات التقنية التي تتغير بسرعة، مثل الهواتف الذكية والسيارات الكهربائية. ويشير توم كيلي إلى أنّ "ابتكار المنتج هو الواجهة الظاهرة للابتكار، لكنه ليس وحده الذي يصنع الفارق^(١١)".

ثانياً: ابتكار العملية (Process Innovation) ويتعلق بتطوير أساليب الإنتاج أو الخدمات بما يحقق جودة أعلى وكلفة أقل. وقد شهد هذا النوع تطوراً كبيراً مع انتشار الأتمتة والذكاء الاصطناعي، ويبين رزق المصري أن ابتكار العملية يشكل جزءاً أساسياً من بناء اقتصاد المعرفة، لأنه يعتمد على تحسين الكفاءة التقنية للمؤسسات^(١٢).

ثالثاً: الابتكار الإداري (Organizational Innovation) يشمل إعادة هيكلة المؤسسات وتغيير أساليب اتخاذ القرار، وإدخال تقنيات جديدة في إدارة الموارد، ويعدّ هذا النوع مهماً لكونه يعتمد على الإبداع في بناء النظم الداخلية، مما يساعد المؤسسات على تحسين أدائها ورفع قدرتها على التكيف مع التغيرات. وقد اعتبره دركر قلب الابتكار طويل المدى^(١٣).

رابعاً: الابتكار التسويقي (Marketing Innovation) يركز على تطوير آليات جديدة للتواصل مع العملاء، أو إيجاد طرق مبتكرة لعرض المنتجات، ومع انتشار المنصات الرقمية، أصبح الابتكار التسويقي أحد أهم وسائل الوصول إلى الجمهور، خاصة عبر الخوارزميات والتحليلات الذكية، وقد بيّن بروس نوسبوم أن الابتكار التسويقي قادر على خلق قيمة دون الحاجة إلى تغيير المنتج^(١٤).

خامساً: الابتكار الاجتماعي (Social Innovation) يتعلق بابتكار حلول جديدة للمشكلات الاجتماعية مثل البطالة والفقر والتعليم والصحة.

وهذا النوع من الابتكار ازداد أهمية في الفكر التنموي المعاصر، خاصة مع الاعتراف بأن التنمية ليست فقط اقتصادية، بل اجتماعية وثقافية. ويرى وندل بيل أن الابتكار الاجتماعي يشكل محوراً أساسياً في بناء مجتمعات المستقبل.^(١٤)

سادساً: الابتكار الرقمي (Digital Innovation) ظهر هذا النوع مع الثورة الصناعية الرابعة، ويشمل استخدام التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وسلاسل الكتل (بلوك تشين)، والروبوتات. وقد أصبح الابتكار الرقمي القوة المحركة للاقتصادات الحديثة، إذ يمكنه إحداث تحولات شاملة في الإنتاج والخدمات والتعليم والإدارة. ويشير محمد عبابو إلى أن "الابتكار الرقمي أعاد تشكيل المعرفة ذاتها"^(١٥).

مستويات الابتكار: لا يقتصر الابتكار على نوعه فحسب، بل يمتد ليشمل مستويات متعددة:

١ _ **الابتكار الفردي:** وهو الناتج عن جهود الأفراد وقدراتهم الإبداعية. ويلعب دوراً مهماً في تطوير الأفكار الأولية، لكنه لا يصبح ابتكاراً مؤثراً إلا إذا تم تبنيه من قبل المؤسسات.^(١٦)

٢ _ **الابتكار المؤسسي:** وهو المستوى الأكثر تأثيراً، إذ يعتمد على عمليات منظمة داخل المؤسسة تشمل البحث والتطوير والتخطيط الاستراتيجي.^(١٧)

٣ _ **الابتكار المجتمعي:** ويتعلق بالقدرة الاجتماعية على إنتاج بيئة تشجع التجديد في مختلف المجالات. ويعدّ هذا المستوى مؤشراً على تطور ثقافة الابتكار في المجتمع.^(١٨)

٤ _ **الابتكار الوطني:** ويمثل قدرة الدولة ككل—بمؤسساتها التعليمية والاقتصادية والسياسية—على صياغة سياسات داعمة للبحث العلمي والابتكار، مثل التمويل، وحاضنات الأعمال، والحدائق العلمية، والجامعات والبحثية.^(١٩)

المطلب الثالث: العوامل المحفزة للابتكار ومتطلبات تحقيقه

يُعد الابتكار عملية معقدة تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والتعليمية، ولهذا فإن تحفيزه يحتاج إلى منظومة متكاملة من الشروط التي تجعل الإبداع ممكناً ومثمرًا. وقد أكد شومبيتر أنّ الابتكار لا ينشأ في الفراغ، بل يحتاج إلى بيئة محفزة قادرة على تحويل الفكرة الخلاقة إلى قيمة اقتصادية واجتماعية^(٢٠) وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن الابتكار أصبح جزءاً من تنافسية الدول، بحيث ترتفع قدرته بازدهار البحث العلمي، وانفتاح المجتمع على التكنولوجيا، وتوافر مناخ يشجع على التجربة والمخاطرة المحسوبة. وتؤكد منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) أن الدول التي تتبنى الابتكار كمنهج حياة تستطيع مضاعفة إنتاجيتها بمعدل يفوق أربعة أضعاف الدول التقليدية.

أولاً: العوامل العلمية والمعرفية

١ _ **البحث العلمي:** يُعدّ البحث العلمي الركيزة الأساسية التي تقوم عليها عملية الابتكار، إذ يزود المؤسسات بالمعرفة التكنولوجية والأساليب الحديثة. ويشير محمد زيتون إلى أنّ "كل ابتكار هو نتاج عملية بحثية مباشرة أو غير مباشرة"، ما يجعل الاستثمار في البحث العلمي شرطاً لازماً لخلق اقتصاد متجدد.^(٢١)

٢ _ **التعليم وتكوين رأس المال البشري:** لا يمكن الحديث عن الابتكار دون نظام تعليمي ينتج عقولا قادرة على النقد والتحليل وحل المشكلات، ويرى كين روبنسون أنّ "المؤسسات التعليمية الأكثر تشجيعاً للخيال هي الأكثر قدرة على إنتاج مبتكرين، ويؤكد أن التعليم التقليدي القائم على التلقين يقتل البذور الأولى للابتكار".^(٢٢)

٣ _ **المعرفة الرقمية والتقنيات المتقدمة:** لقد أصبحت المعرفة الرقمية شرطاً أساسياً لأي ابتكار في القرن الحادي والعشرين، خاصة مع انتشار الذكاء الاصطناعي وسلاسل الكتل والطباعة ثلاثية الأبعاد، ويشير هربرت سيمون إلى أن القدرة على استخدام التقنية شرط لتوسيع القدرة الإبداعية.^(٢٣)

ثانياً: العوامل الاقتصادية

١ _ **التمويل والاستثمار في الابتكار:** تتفق معظم الدراسات على أن الابتكار يحتاج إلى تمويل مستمر لتجربة الأفكار وتطوير النماذج الأولية (Prototype). ويبين بيتر دركر أن الفكرة مهما كانت عظيمة لن تصبح ابتكاراً دون رأسمال يتيح اختبارها وتطويرها وتسويقها.^(٢٤)

٢ _ **الأسواق الداعمة والتنافسية:** البيئة السوقية التنافسية تدفع المؤسسات إلى التجديد المستمر بحثاً عن ميزة تنافسية. وقد أثبتت التجربة العالمية أن الأسواق المفتوحة—وليست المغلقة—هي الأكثر قدرة على توليد الابتكار. ويشير مايكل بورتر إلى أنّ الابتكار هو الاستجابة الطبيعية لضغط المنافسة.^(٢٥)

٣_ البنية التحتية التكنولوجية لا يمكن أن يزدهر الابتكار دون توفر شبكات رقمية قوية، وحاضنات أعمال، ومختبرات، ومراكز تطوير، وقد نوه البنك الدولي إلى أن ضعف البنية التحتية يحدّ من قدرة المؤسسات على الانتقال من الإبداع الفردي إلى الابتكار المؤسسي^(٢٦).

ثالثاً: العوامل الاجتماعية والثقافية

١_ ثقافة الإبداع المجتمع الذي يشجع الأسئلة أكثر من الإجابات هو الأكثر قدرة على الابتكار. ويرى وندل بيل أنّ الثقافة الإبداعية ليست ناتجة عن التعليم فقط، بل عن منظومة قيمية تقدّر المبادرة وتحترم حرية التفكير^(٢٧).

٢_ تقبّل المخاطرة والتجربة الابتكار مرتبط بالتجربة المتكررة، وهو ما يتطلب استعداداً مجتمعياً لتقبّل الفشل. ويؤكد توم كيللي أن الفشل ليس عكس الابتكار بل مقدّمته الطبيعية^(٢٨).

٣_ التعاون والشبكات الاجتماعية. تشير الدراسات الحديثة إلى أنّ ٦٠٪ من الابتكارات المؤثرة هي نتاج تعاون بين فرق متعددة التخصصات. ويرى فرانس هيويز أن الابتكار ينمو عند اللقاء المناهج لا عند انغلاقها^(٢٩).

رابعاً: العوامل السياسية والمؤسسية.

١_ السياسات العامة المشجعة للابتكار يحتاج الابتكار إلى سياسات حكومية واضحة في تمويل البحث العلمي، وحماية الملكية الفكرية، وإنشاء مناطق الابتكار، وقد أكدت اليونسكو أن الدول التي تضع استراتيجية وطنية

٢_ التشريعات والتنظيم التشريعات التي تسهّل تأسيس الشركات، وتضمن حقوق المستثمرين والمخترعين، وتوفر الملكية الفكرية، تُعدّ عناصر أساسية لخلق بيئة ابتكارية. ويشير عبد الإله بلقزيز إلى أنّ الابتكار لا يمكن أن ينمو "داخل قوانين جامدة لا تستوعب سرعة التغيير"^(٣٠).

٣_ فعالية المؤسسات الحكومية المرنة القادرة على تبني التحول الرقمي تساهم في تعزيز الابتكار الوطني. ويرى روبرت دنمارك أن "الحكومة المبتكرة لا تُنتج الأفكار، لكنها تخلق البيئة التي تسمح للأفكار بالتحول إلى واقع"^(٣١).

المبحث الثاني: الابتكار والتنمية العصرية

المطلب الأول: الابتكار ودوره في التنمية العصرية

يمثل الابتكار في العصر الحديث القاعدة الرئيسة لأي عملية تنموية ناجحة؛ إذ أضى المورد الأهم في بناء التقدم الاقتصادي والاجتماعي، فلم يعد النمو مرهوناً بالثروات الطبيعية والموارد التقليدية، بل أصبح معتمداً على المعرفة، والتقنية، والقدرة على تحويل الأفكار إلى منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة. وقد أكد شومبيتر أنّ "الابتكار هو قوة الدفع التي تبعث النشاط الاقتصادي وتجدد الصناعات عبر عملية الهدم الخلاق"، وهي عملية تُحدث انتقالات نوعية في بنية الإنتاج والأسواق. وتشير الدراسات الدولية إلى أن الابتكار بات المؤشر الأول الذي تقاس به قوة الاقتصادات. فقد أوضح تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة أن الدول ذات القدرة العالية على توليد الابتكار تحقق معدلات نمو تفوق نظيراتها بنسبة تتجاوز ٦٠٪ في الإنتاجية^(٣٢).

أولاً: الابتكار كقاطرة لرفع الإنتاجية تُعدّ الإنتاجية شرطاً أساسياً للنمو الاقتصادي، وتؤكد النظريات الاقتصادية الحديثة أن الابتكار هو العامل الأكثر تأثيراً في تحسينها. فالابتكار يشمل تطوير أساليب العمل ورفع جودة الإنتاج، وليس مجرد إنتاج تقنيات جديدة. ويشير مايكل بورتر إلى أنّ "الدول التي تعتمد الابتكار تزيد قدرتها التنافسية"، وأن الإنتاجية هي المقياس الحقيقي لمدى قدرة الاقتصاد على النمو طويل المدى. ووفقاً للبنك الدولي، فإن الدول التي تستثمر في الابتكار—من خلال البحث والتطوير، والمهارات، والتحول الرقمي—تضاعف إنتاجيتها مقارنة بالدول التي تعتمد على الوسائل التقليدية.

ثانياً: الابتكار ودوره في التحول الاقتصادي. أصبح الابتكار اليوم هو الأداة المركزية التي تعتمد عليها الدول للتحول من الاقتصاد الريعي أو التقليدي إلى اقتصاد متنوع قائم على المعرفة. ويرى بيتر دركر أن "الابتكار هو الوسيلة الوحيدة لخلق موارد جديدة ولتحقيق انتقال اقتصادي فعال". ولم يكن للتحول الرقمي أن يتحقق لولا الابتكار، إذ تطوّرت بفضله قطاعات جديدة مثل الاقتصاد الرقمي، والصناعات الإبداعية، والتجارة الإلكترونية، والذكاء الاصطناعي، مما أوجد فرصاً استثمارية واسعة وأسهم في تحسين الكفاءة الاقتصادية. وقد أكّدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن الابتكار هو العامل الرئيس الذي مكّن الدول من تجاوز تحديات جائحة كوفيد-١٩ بسرعة عبر الانتقال إلى أنماط عمل رقمية^(٣٣).

ثالثاً: الابتكار والقدرة التنافسية الدولية

لم تعد القدرة التنافسية للدول تُقاس بكمية الإنتاج أو تكلفة اليد العاملة، بل بمدى امتلاكها القدرة على الابتكار. وقد أوضح كلاوس شواب أن الابتكار هو العنصر الأول من بين ١٢ عنصراً في مؤشر التنافسية العالمية، وأن الدول المتقدمة تكنولوجياً قادرة على المناورة في الأسواق العالمية وجذب الاستثمارات. ويؤكد تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتركز اليوم في الدول التي تمتلك بيئة ابتكارية قوية، وأن الشركات العالمية تبحث عن دول قادرة على تطوير منتجات ذات قيمة مضافة عالية.^(٣٤)

رابعاً: الابتكار ودوره في التنمية الاجتماعية يمتد أثر الابتكار إلى الجوانب الاجتماعية من خلال تحسين جودة الحياة، والاستجابة للتحديات المجتمعية بطريقة جديدة. وقد بينت اليونسكو أن "الابتكار الاجتماعي يساهم في تعزيز العدالة الاجتماعية وتوفير خدمات فعالة ومستدامة". وتبرز آثار الابتكار في الصحة عبر تطوير تقنيات التشخيص المبكر، وتسهيل الوصول إلى الخدمات الصحية الرقمية. وفي التعليم يظهر الابتكار في تقنيات التعلم الإلكتروني والتعليم الذكي، مما يقلل الفجوات التعليمية ويرفع كفاءة المؤسسات الأكاديمية.^(٣٥)

خامساً: الابتكار أساس الاستدامة البيئية. يشكل الابتكار الأخضر اليوم إحدى أهم أدوات مواجهة التغير المناخي. فقد أسهمت تقنيات الطاقة المتجددة، وإعادة التدوير، والهندسة البيئية، والحلول الذكية للمدن المستدامة، في خفض الانبعاثات وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية. ويرى جيرمي ريفكين أن الموجة الثالثة من الثورة الصناعية هي ثورة الابتكار الأخضر. وتؤكد تقارير الأمم المتحدة أن تبني الابتكار البيئي ضمن السياسات الوطنية يمكن أن يخفف الانبعاثات بنسبة ٤٠٪ خلال عقد واحد.^(٣٦)

المطلب الثاني: الأسس النظرية للابتكار ودوره في التنمية

يُعدّ الابتكار أحد أهم المفاهيم التي شكّلت تحولاً نوعياً في الفكر الاقتصادي والاجتماعي الحديث، لكونه يمثل القوة الدافعة للنمو والتقدم. وقد بدأ الاهتمام العلمي بالابتكار منذ بدايات القرن العشرين مع تحليلات الاقتصادي النمساوي **جوزيف شومبيتر** الذي وضع إطاراً نظرياً راسخاً يرى في الابتكار المحرك الأساسي «للهدم الخلاق» الذي يعيد تشكيل البنى الاقتصادية والاجتماعية ويقود إلى التنمية. فالابتكار وفق شومبيتر لا يقتصر على اختراع جديد، بل يشمل: تطوير المنتجات، وتحسين أساليب الإنتاج، وفتح أسواق جديدة، وإعادة تنظيم المؤسسات الاقتصادية. وهذا الفهم الشمولي جعله حجر الأساس في الدراسات اللاحقة التي ربطت بين الابتكار والتنمية، معتبرة أن التنمية لا تتحقق بمراكمة الموارد وحدها، بل بقدرة المجتمع على استثمار المعرفة وتحويلها إلى قيمة ومنظور علم الاجتماع المعرفي، يُنظر إلى الابتكار بوصفه عملية اجتماعية تشاركية، لا تقتصر على العلماء أو المخترعين، بل تشمل المؤسسات، وسياقات العمل، والمجتمعات، والبنى الثقافية، ويشير إيفريت روجرز في كتابه "انتشار الابتكار" إلى أن الابتكار لا يكتسب قيمته الحقيقية إلا بقدر ما ينتشر في المجتمع، وأن عملية الانتشار تخضع لعوامل نفسية وثقافية وبنوية تحدّد سرعة تقبّل المجتمعات للأفكار الجديدة.^(٣٧) أمّا في الدراسات الاقتصادية الحديثة، فقد تطوّر المفهوم ليصبح أحد ركائز **اقتصاد المعرفة**، حيث أصبح الابتكار مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالبحث العلمي، والتعليم العالي، والتحول الرقمي، ورأس المال البشري. وتؤكد تقارير منظمة **التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)** أن الابتكار هو العامل الأكثر تأثيراً في الناتج الاقتصادي للدول المتقدمة، وأن الاستثمار فيه يُعدّ الطريق الأكثر ضماناً لتحقيق التنمية المستدامة، بشرط توافر البيئة الداعمة له من مؤسسات وتشريعات وحوافز.^(٣٨) ولا ينفصل الابتكار عن مفاهيم أخرى مثل **الإبداع والاختراع**، لكنه يتميز عنها بأنه **قيمة تطبيقية** تتحول فيها الفكرة من مجرد تصور ذهني إلى منتج أو خدمة أو إجراء يحقق منفعة ملموسة، فالإبداع مرحلة ذهنية، والاختراع قد يبقى فكرة تقنية، أما الابتكار فهو دمج الفكرة بالتطبيق ضمن بيئة اقتصادية أو اجتماعية. وهذا ما جعل الابتكار اليوم معياراً لقياس **قدرة المجتمعات على التكيف** مع التحولات السريعة، وعلى مواجهة التحديات العالمية في مجالات الطاقة، والبيئة، والاقتصاد الرقمي. ومن هنا يتضح أن الابتكار ليس ترفاً فكرياً بل هو شرط أساسي للتنمية العصرية، لأن التنمية لا تتحقق إلا حين تتحول المجتمعات من مستهلكة للمعرفة إلى منتجة لها، ومن متلقية للتقنيات إلى صانعة لها، وهو ما يجعل الابتكار جوهرًا لكل مشروع تنموي ناجح.

المطلب الثالث: الأسس النظرية للابتكار ودوره في التنمية

يُعدّ الابتكار أحد الركائز الجوهرية في الفكر التنموي الحديث، إذ ارتبط منذ بدايات القرن العشرين بتحوّلات اقتصادية واجتماعية كبرى أسهمت في تشكيل ملامح العصر الرقمي، وقد قدّم الاقتصادي النمساوي جوزيف شومبيتر الإطار النظري الأول الذي ربط الابتكار بالتنمية، حيث رأى أن الابتكار هو المحرك الأساسي لما أسماه "الهدم الخلاق"، وهو العملية التي يُعاد من خلالها بناء الهياكل الاقتصادية عبر استبدال الأنماط القديمة بأخرى جديدة أكثر كفاءة. فالابتكار عند شومبيتر يشمل تطوير المنتجات، وابتكار أساليب إنتاج حديثة، وفتح أسواق جديدة، وتغيير التنظيمات

الاقتصادية، وليس مجرد اختراع تقني. وقد رسّخ هذا الفهم في الدراسات الاقتصادية اللاحقة التي اعتبرت الابتكار هو جوهر التقدم، وأنّ التنمية الحقيقية لا تتحقق إلا عندما تتحول المعرفة إلى قدرة إنتاجية.^(٣٩) ومن منظور علم الاجتماع المعرفي، يُنظر إلى الابتكار باعتباره عملية تشاركية تتداخل فيها عناصر اجتماعية وثقافية ومؤسسية، حيث لا يعتمد نجاح الابتكار على الفكرة وحدها، بل على البيئة الحاضنة التي تسمح بانتشارها وتبنيها، وقد فصل إيفريت روجرز في كتابه انتشار الابتكارات العوامل المؤثرة في قبول المجتمعات للأفكار الجديدة، مبيناً أن الابتكار يكتسب قيمته فقط عندما يتحول إلى ممارسة اجتماعية تؤثر في سلوك الأفراد والمؤسسات.^(٤٠) وقد تطوّر مفهوم الابتكار في الدراسات الاقتصادية العالمية مع صعود اقتصاد المعرفة، حيث أصبح الابتكار مرتبطاً بالبحث العلمي، والتعليم العالي، والتحول الرقمي، ورأس المال البشري. وتشير تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى أن الابتكار هو العامل الأكثر تأثيراً في الناتج المحلي للدول المتقدمة، وأن الاستثمار في منظومات الابتكار يوفّر بنية طويلة الأمد لدعم التنمية المستدامة، خاصة إذا اقترنت بحوافز حكومية وتشريعات تشجع على الإبداع والمخاطرة. ومن المهم التمييز بين مفاهيم الإبداع والاختراع والابتكار؛ فالإبداع يمثل المرحلة الذهنية التي تنتج الفكرة، وقد يبقى الاختراع مجرد نموذج تقني غير قابل للتطبيق، بينما الابتكار هو القيمة التطبيقية التي تُحوّل فيها الفكرة إلى منتج أو خدمة أو إجراء ذي منفعة واضحة في السوق أو المجتمع.^(٤١) يتضح من ذلك أنّ الابتكار ليس مجرد نشاط تقني، ولا رفاهية فكرية، بل هو ركيزة أساسية في التنمية العصرية، لأنه يحوّل المجتمعات من مستهلكة للمعرفة إلى صانعة لها، ويرفع من قدرتها التنافسية في عالم يقوم على التفوق التكنولوجي وسرعة التطور. ومن هنا تغدو سياسات دعم الابتكار جزءاً لا يتجزأ من أي مشروع تنموي ناجح في الحاضر والمستقبل.^(٤٢)

الخاتمة

يتبيّن من خلال الدراسة أنّ الابتكار لم يعد خياراً تكميلياً، بل أصبح ضرورة استراتيجية تعيد تشكيل مسارات التنمية الحديثة. وقد أظهرت المباحث أنّ الابتكار يتطلب منظومة متكاملة تستند إلى البحث العلمي والتعليم والتحول الرقمي والسياسات الداعمة. ومن ثمّ فإن الاستثمار في الابتكار هو الأساس الذي يضمن تعزيز التنافسية وتحقيق التنمية المستدامة ومواجهة تحديات المستقبل بثبات وكفاءة. وأهم النتائج التي توصلنا إليها ما يلي:

١. الابتكار يمثل جوهر التنمية العصرية وقاعدة التحول في الاقتصاد الرقمي، وليس مجرد نشاط تقني محدود.
٢. تحقيق الابتكار يتطلب منظومة متكاملة تشمل البحث العلمي، والجامعات، والتحول الرقمي، وريادة الأعمال، والدعم الحكومي.
٣. التجارب الدولية تؤكد أن الاستثمار في الابتكار هو الأكثر مردودية، ويحقق تنويعاً اقتصادياً ورفاهاً واستدامة على المدى الطويل.
٤. الدول التي تعتمد سياسات مرنة ومستدامة للابتكار تمتلك قدرة أعلى على مواجهة الأزمات والتحديات غير المتوقعة.
٥. الابتكار ضرورة استراتيجية تستوجب رؤية وطنية شاملة، وتطوير البنى التكنولوجية، وبناء شراكات فعالة بين المؤسسات لتحقيق موقع متقدم في المستقبل.

قائمة المصادر:

القرآن الكريم

١. ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب. تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٩٩٩م.
٢. شومبيتر، جوزيف ألويس. نظرية التطور الاقتصادي. ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥م.
٣. توفلر، ألفين. الموجة الثالثة. ترجمة: حسن التوخي، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٤م.
٤. دركر، بيتر. الابتكار وروح المبادرة. ترجمة: فريد فايز فتيان، دار الساق، بيروت، ط١، ٢٠٠٩م.
٥. منصور، أحمد عبد القادر. الابتكار في الاقتصاد الرقمي. دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ٢٠٢٠م.
٦. القرني، عبد الرحمن. إدارة الابتكار والتجديد. دار المريخ للنشر، الرياض، ط٢، ٢٠١٧م.
٧. الشريف، محمد عبد السلام. الاقتصاد المعرفي وأثره في النمو. دار العربية للعلوم، بيروت، ط١، ٢٠١٨م.
٨. السنوسي، محمد علي. سياسات الابتكار والتنمية المستدامة. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٦م.
٩. الرويشد، خالد بن ناصر. الابتكار والإبداع في المنظمات. مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠١٥م.
١٠. العساف، عبد الرحمن. منهج البحث العلمي. مكتبة العبيكان، الرياض، ط٤، ٢٠١٠م.
١١. منصور، نادر. اقتصاديات الابتكار والمعرفة. دار اليازوري، عمان، ٢٠٢١م.
١٢. الديهي، محمد السيد. مستقبل الابتكار في الوطن العربي. دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ٢٠١٩م.

١٣. السعيد، عمرو. اقتصاد المستقبل: المعرفة والابتكار. دار غريب، القاهرة، ٢٠١٧م.
١٤. عبد الله، ياسر. التحول الرقمي والابتكار الحكومي. دار الولاء، جدة، ط١، ٢٠٢٢م.
١٥. القحطاني، سلمان. التنمية المستدامة ودور الابتكار. دار ابن الجوزي، الدمام، ٢٠١٨م.

16. **Rogers, Everett M.** *Diffusion of Innovations*. 5th Edition, Free Press, New York, 2003.
17. **OECD.** Oslo Manual: Guidelines for Collecting and Interpreting Innovation Data. OECD Publishing, 2018.
18. **UNDP.** Human Development Report. United Nations Development Programme, New York, 2021.
19. **World Bank.** World Development Report. World Bank Publications, 2022.
20. **Paul Romer.** "Endogenous Technological Change." *Journal of Political Economy*, 1990.
21. **Innovation Global Institute.** Global Innovation Index Report. Geneva, 2023.
22. **Tidd, Joe & Bessant, John.** *Managing Innovation*. Wiley, London, 2018.
23. **Drucker, Peter.** *Innovation and Entrepreneurship*. HarperBusiness, New York, 2006.
24. **Schwab, Klaus.** *The Fourth Industrial Revolution*. World Economic Forum, Geneva, 2016.
25. **Porter, Michael.** *Competitive Advantage*. Free Press, New York, 1998.
26. **Castells, Manuel.** *The Rise of the Network Society*. Wiley-Blackwell, 2010.
27. **UNESCO.** Science Report: Towards 2030. UNESCO Publishing, Paris, 2015.
28. **OECD.** Science, Technology and Innovation Outlook. OECD Publishing, 2020.

هوامش البحث

- (١) لسان العرب، ابن منظور، ٤ / ٢١٢.
(٢) نظرية التنمية الاقتصادية، شومبيتر، ترجمة عبد الله عبد الجبار، ١ / ٥٥.
(٣) ممارسة الإدارة، بيتر دركر، ١ / ٨٧.
(٤) الإبداع: دليل عملي، توماس كيللي، ترجمة مروان العلان، ١ / ٣٣.
(٥) دليل أوسلو للابتكار، منظمة OECD، ط٣، ص ١٤.
(٦) مدخل إلى علم المستقبل، عبد الله عبد الدائم، ١ / ١٠٢.
(٧) مدخل إلى الدراسات المستقبلية، وندل بيل، ١ / ٤١.
(٨) نظرية التنمية الاقتصادية، شومبيتر، ترجمة عبد الله عبد الجبار، ١ / ٦٢.
(٩) ممارسة الإدارة، بيتر دركر، ١ / ١٢٤.
(١٠) الإبداع: دليل عملي، توم كيللي، ترجمة مروان العلان، ١ / ٤٥.
(١١) المدخل إلى اقتصاد المعرفة، رزق المصري، ١ / ٨٢.
(١٢) ينظر: ممارسة الإدارة، بيتر دركر، ١ / ١٢٥.
(١٣) بروس نوسباوم، ج١، ص ٥٧.
(١٤) مدخل إلى الدراسات المستقبلية، وندل بيل، ١ / ٧٥.
(١٥) الذكاء الاصطناعي ومستقبل المعرفة، محمد عبايو، ١٢٢.
(١٦) نظريات الإبداع، صادق جواد سلطان، ١ / ٤٤.
(١٧) الابتكار الإداري وصناعة المستقبل، صالح الدرويش، ١ / ٥٨.
(١٨) التغيير الاجتماعي والتحول المستقبلية، عبد الرحمن الزناتي، ١ / ٩٣.
(١٩) الفكر الاستراتيجي وتخطيط المستقبل، عبد الهادي الناصر، ١ / ٦٧.

- (٢٠) نظرية التنمية الاقتصادية، شومبيتر، ١ / ٧١ .
- (٢١) البحث العلمى والتنمية، محمد زيتون، ١ / ٤٤ .
- (٢٢) العقل والإبداع، كين روبنسون، ١ / ٢٩ .
- (٢٣) هربرت سيمون، ج ١، ص ٨٨ .
- (٢٤) ممارسة الإدارة، بيتر دركر، ١ / ١٣٢ .
- (٢٥) الميزة التنافسية، مايكل بورتر، ١ / ٥٦ .
- (٢٦) (World Bank Innovation Indicators) ،: ٢٠٢٣، ص ٣٠ .
- (٢٧) مدخل إلى الدراسات المستقبلية، وندل بيل، ١ / ٨٨ .
- (٢٨) الإبداع: دليل عملي، توم كيللي، ١ / ٥١ .
- (٢٩) فرانس هيويز، ١ / ١٠٣ .
- (٣٠) الدولة والمجتمع المعاصر، عبد الإله بلقزيز، ١ / ١٢٢ .
- (٣١) (Innovation in Government) ،: روبرت دنمارك، ١ / ٣٣ .
- (٣٢) نظرية التنمية الاقتصادية، جوزيف شومبيتر، ١ / ٩٣ .
- (٣٣) ممارسة الإدارة، بيتر دركر، ١ / ٢٢١ .
- (٣٤) تقرير التنافسية العالمية، المنتدى الاقتصادي العالمي، ٢٠١٩، ص ١٤ .
- (٣٥) الحكومة الرقمية، ريمون فرنانديز، ١ / ٦٧ .
- (٣٦) ينظر: الثورة الصناعية الثالثة، جيرمي ريفكين، ١ / ١١٢ .
- (٣٧) ينظر: شومبيتر، نظرية التطور الاقتصادي، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، ط ١، ١٩٨٥، ص ٥٥-٥٧ .
- (٣٨) روجرز، انتشار الابتكارات، ط ٤، ٢٠٠٣، ص ١٢-١٨ .
- (٣٩) شومبيتر، نظرية التطور الاقتصادي، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، ط ١، ١٩٨٥، ص ٥٥-٥٧ .
- (٤٠) روجرز، انتشار الابتكارات، ط ٤، ٢٠٠٣، ص ١٢-١٨ .
- (٤١) بيتر دركر، الابتكار وروح المبادرة، ترجمة فريد فايز فتیان، ط ١، ٢٠٠٩، ص ٣١ .
- (٤٢) بيتر دركر، الابتكار وروح المبادرة، ترجمة فريد فايز فتیان، ط ١، ٢٠٠٩، ص ٣١ .